Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

جلسة اعتماد التهم في قضية ابو قردة تُفتتَح الاثنين المقبل بحضور المشتبه به

الحالة: دارفور (السودان)
القضية: *المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة*

تُفتتَح يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمام الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية جلسة اعتماد التهم في قضية *المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة* بحضور المشتبه به الذي لم يتنازل عن حقه في حضور الجلسة. وفقاً للجدول الذي قررته الدائرة، ستتواصل الجلسات حتى ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٩. وسيصل أبو قردة حرا إلى هولندا قبل جلسة اعتماد التهم بوقتٍ كافٍ لمقابلة محاميه.

قد وكان المشتبه به قد مثل طواعية أمام المحكمة بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ امتثالاً لأمر بالحضور أصدرته الدائرة التمهيدية الأولى. كانت تلك المرة الأولى التي يصدر فيها قضاة المحكمة الجنائية الدولية أمراً بالحضور، بدل أمر قبض. فقد اعتبر قضاة الدائرة التمهيدية الأولى ان أبو قردة سيمثل امام المحكمة دونما حاجة للقبض عليه.

"حضور أبو قردة لجلسة اعتماد التهم يظهر رغبته في التعاون مع المحكمة"، صرحت السيدة سيلفانا أربيا، مسجل المحكمة، اليوم في اثناء مؤتمر صحفي في المحكمة الجنائية الدولية في حضور طرفي الدعوى والمشاركين الآخرين في القضية. وأثنت السيدة أربيا، مسجل المحكمة، على تعاون السلطات الهولندية وفقا لاتفاق المقر وتسهيلها حضور المشتبه به جلسة المثول الأول وجلسة اعتماد التهم في أفضل الظروف الممكنة.

وأبو قردة هو أول مشتبه به يمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية في إطار الحالة في دارفور بالسودان التي أحالها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المحكمة بموجب القرار ١٥٩٣. وأبو قردة مشتبه به في ثلاث جرائم حرب ادُّعيَ أنها ارتكبت بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ضد قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في السودان وهي: استعمال أو الشروع في استعمال العنف ضد الحياة المتمثل في القتل، وتعمد توجيه هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة لحفظ السلام، والنهب.

"جنود قوة حفظ السلام قدموا لخدمة وحماية المدنيين في حسكنيتا. بدلاً من ذلك، تعرضوا للقتل. الهجوم على قاعدة حسكنيتا هو احد الهجمات العديدة ضد عناصر قوة حفظ السلام، إلا انه أكثرها

جسامة. وقد كانت لهذا الهجوم نتائج كبيرة على توزيع المعونات الإنسانية وعلى الحالة الأمنية في المنطقة. لا يمكن لذلك ان يظل بلا عقاب"، صرح، اليوم، المدعي العام لويس مورينو أوكامبو.

ويتعين على المدعي أثناء جلسة اعتماد التهم أن يدعم بالدليل الكافي كل تهمة من التهم لإثبات وجود أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب الجريمة المنسوبة إليه. وستشمل الأدلة وثائق خطية وشهادات ثلاثة شهود. ويحق للدفاع الطعن في هذه الأدلة وتقديم أدلة أخرى واستجواب الشهود الذين يستدعيهم المدعي العام. كما سيستدعي الدفاع شاهد نفي للإدلاء بشهادته أمام الدائرة.

محامي الدفاع كريم خان أوصح، اثناء المؤتمر الصحفي، أن "الدفاع سيركز جهوده لكي يضع تحت الاختبار ما يعتبره تحقيقاً غير مرض ولا مكتمل ولا محايد من جانب الإدعاء".

كما سيدلي الممثلون القانونيون للمجني عليهم الثمانية والسبعين الذين أذِن لهم بالمشاركة في الإجراءات ببيانات افتتاحية وختامية يشرحون فيها المصالح الشخصية لموكليهم وسيكون بإمكانهم التدخل في المسائل التي تتعلق بالوقائع أو بالقانون التي يمكن أن تؤثر في مصالح موكليهم.

وكان الممثلان القانونيان للمجني عليهم الأفارقة المشاركين في اجراءات القضية، السيدة هيلين سيسيه والسيد اكين اكينبوتيه، على التوالي، أعربا أثناء المؤتمر الصحفي اليوم عن رغبة موكليهم في رؤية العدالة متحققة وفي أن يراها الجميع متحققة، من أجل ان تصبح هذه القضية وازعاً يمنع الاطراف المتحاربة من الاعتداء على قوات حفظ السلام، ومن أجل طمأنه عناصر هذه القوات بأنها تتمتع بحماية فعلية وفقاً للقانون الدولي.

يتعين على الدائرة التمهيدية إصدار قرارها في غضون ٦٠ يوما بعد انتهاء جلسة اعتماد التهم. ويجوز لها اعتماد التهم، كليا أو جزئيا، أو رفض اعتمادها أو تأجيل الجلسة بعد أن تطلب إلى المدعي العام تقديم مزيد أدلة إضافية أو تعديل التهم. ويجوز للطرفين أن يطلبا من الدائرة الإذن باستئناف القرار. وفي حال اعتماد التهم، ودون ان يكون في ذلك مساس بوجوب إثبات ذنب المشتبه به دون شك معقول، تحال القضية إلى دائرة ابتدائية تكون مسؤولة عن سير الإجراءات اللاحقة.

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة دولية دائمة تتمثل غايتها الأساسية في المساعدة على وضع حد لإفلات مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره من العقاب ألا وهي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب فتسهم بذلك في منع ارتكابها.

لزيارة الصفحة المخصصة للمعلومات حول جلسة اعتماد التهم في قضية ابو قردة، الرجاء الضغط على **هذا الرابط**

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالسيدة سونيا روبلا، رئيسة قسم الإعلام والوثائق على رقمي الهاتف +31 70 515 8089(0) أو +31 (0)6 46 44 87 26 أو بالبريد الإلكتروني على العنوان sonia.robla@icc-cpi.int.